

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٨٣

الجمعة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد وولدغريما
	بولندا	السيد ليفتسكي
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

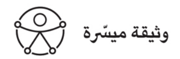
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1834305 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد دي ميستورا إلى الجلسة عن طريق تقنية التداول بالفيديو من بيروت.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس من بيروت.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أطلعكم، سيدي، وأعضاء مجلس الأمن على ما استجد من تطورات بخصوص سورية منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.8373)، والتي قدمتها الأسبوع الماضي في نيويورك. واليوم، سأركز بوجه خاص على تقديم معلومات مستكملة بشأن المشاورات التي أجريتها في دمشق قبل يومين.

في أعقاب الاجتماع الذي عقد بين الأمين العام والسيد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجمهورية العربية السورية، على هامش الجمعية العامة، اجتمعت مع الوزير المعلم في دمشق في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وركزنا على العملية السياسية والجهود الرامية إلى تشكيل لجنة دستورية. وقد كان الطابع الصريح للغاية للتبادلات التي أجريناها في دمشق موضع تقديري. وأعرب الوزير المعلم عن تقديره للاجتماع الذي عقده مع الأمين العام إبان الجمعية العامة. وأشار إلى أنه مهد الطريق للاجتماع في دمشق. وأود الآن الإشارة بأقصى قدر ممكن من الدقة إلى ما سمعته من الوزير المعلم.

لقد شدد بقوة على مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأكد أن الدستور السوري مسألة حساسة للغاية تتعلق بالسيادة الوطنية. وفيما يخص بيان سوتشي الختامي، أشار الوزير المعلم إلى وثيقة ختامية أخرى، غير تلك التي عممها الاتحاد الروسي على المجلس. وقال إنه يمكن للحكومة السورية انتقاء بعض العناصر الواردة في الوثيقة الختامية التي عممتها روسيا ''وتوفيقها'' مع الوثيقة الختامية الأخرى التي تفضلها الحكومة. والاختلافات الرئيسية في هذا الصدد تتعلق في المقام الأول بدور الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين روسيا والأمم المتحدة قبل الحدث المعقود في سوتشي، والذي ذكرته تحديدا عند تقديم إحاطتي الإعلامية للمجلس في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتبر الوزير المعلم أنه لا يتسق مع مبدأي السيادة وعدم التدخل. ولم يقبل الوزير المعلم، أساساً، أن تضطلع الأمم المتحدة بوجه عام بدور في تحديد القائمة الثالثة الوسطى أو اختيارها؛ بل أشار إلى أن الحكومة السورية وروسيا اتفقتا مؤخرا على أن تعد الدول الثلاث الضامنة لمسار أستانا والحكومة السورية، بالتشاور فيما بينها، مقترحاً بشأن القائمة الثالثة الوسطى وتقدمه إلى الأمم المتحدة بغرض تيسيره. وأود أن أضيف، توخياً لاستكمال الوقائع، أن السيد المعلم لم يُشر خلال تلك المناسبة أو ذلك الاجتماع إلى آراء الحكومة بشأن ولاية أو رئاسة النظام الداخلي

الضروري لعمل اللجنة الدستورية، ولا إلى عملية صنع القرار فيه أو أي جوانب أخرى لهذا النظام.

ومن جانبي، رحبت بالفرصة التي أُتيحت للأمم المتحدة للتحدث مباشرة مع الحكومة بشأن اللجنة الدستورية. وأعربت أيضا عن أسفي لأن ذلك لم يتسن منذ اجتماع سوتشي، ولأن الحكومة رفضت عروض الأمم المتحدة للانخراط معها على نحو مباشر بشأن اللجنة الدستورية ومتابعتها. وذكّرت بأنه في ظل سياق عدم انخراط الحكومة مع الأمم المتحدة، بدأت الأمم المتحدة العمل مع الدول الضامنة لمسار أستانا، باقتراح من تلك الدول ذاتها، لإعداد حزمة، وبأن روسيا وإيران أبلغتا الأمم المتحدة بأنهما كانتا على تشاور دائم مع الحكومة منذ بدء المشاورات.

وأشرت إلى أنه كان من المناسب والمنطقي أيضا للأمم المتحدة، بصفتها الوسيط المكلف من مجلس الأمن، أن تسعى إلى إبرام تفاهم مع روسيا بشأن اجتماع اقترحته روسيا واستضافته ويسرته في سوتشي بغية كفالة إيجاد فهم مشترك للسبل التي ستُسهم بها المبادرة في العملية التي تُنفذ بتكليف من الأمم المتحدة.

وقد ذكرت الوزير المعلم بالدور التنظيمي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وفقا لما نص عليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأود أيضا الإشارة إلى أحكام بيان سوتشي الختامي، الذي عممه الاتحاد الروسي على المجلس. كما أود أن أذكر أعضاء مجلس الأمن اليوم بما تم الاتفاق عليه. لقد كانت المهمة الأولى هي:

”تشكيل لجنة دستورية تتألف من وفد حكومة الجمهورية العربية السورية إلى جانب وفد معارض واسع التمثيل، لصياغة إصلاح دستوري يسهم في التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).“

وثانيا،

”أن تضم اللجنة الدستورية – بالحد الأدنى – ممثلين للحكومة والمعارضة للمشاركة في المحادثات السورية – السورية، إلى جانب خبراء سوريين، وممثلين للمجتمع المدني، ومستقلين، وقيادات قبلية، ونساء... مع إيلاء العناية الواجبة لضمان التمثيل المناسب للمكونات العرقية والدينية؛ على أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي عبر العملية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف بشأن الولاية، ومراجع الإسناد، والصلاحيات، ولائحة الإجراءات، ومعايير الاختيار لتشكيل اللجنة الدستورية.“

وأوضحت بالتفصيل خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة المعايير التي نسترشد بها في تناول الأسئلة الواردة في القائمة، والتي تداولتها مع الوزير المعلم. والأهم من ذلك، شددت على أن الأمم المتحدة كانت موجودة في دمشق على وجه التحديد، من أجل التشاور مع الحكومة بشأن القائمة. وبصفتي الميسر، عرضت على الأمم المتحدة العمل هناك، ثم مع الحكومة إذا اعترضت الحكومة على أسماء معينة، أو حتى العمل من أجل إعداد قائمة جديدة موثوقة ومتوازنة وشاملة، ما دامت تتمتع بتلك الخصائص. وأشرت إلى أنه بدا لي، أن هذا يكفل الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية. وفي الواقع، كان هذا بمثابة دعوة لممارسة تلك السيادة.

وفي لحظة معينة، اقترح الوزير المعلم أن أسحب الاقتراح المتعلق بالقائمة الثالثة الوسطى التي كانت بالفعل مطروحة على الطاولة. وأشرت إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تسحب اقتراحها مرة واحدة فقط، إذا كان هناك اتفاق على قائمة جديدة ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة، فحسب، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان سوتشي الختامي. وحثثت على أن نغتنم الفرصة للتأكد مما إذا كان هذا ممكنا أم لا. وأشار الوزير المعلم إلى أنه سوف يرجع إلي إذا بلغته تعليمات جديدة من

قيادة بلده. ومع ذلك، قال إنه يفضل، في تلك المرحلة، انتظار نتائج مشاوراتي المقبلة مع ممثلي الدول الضامنة لمسار أستانا.

وأود أن أضيف أن الوزير المعلم ذكر أن الدول الضامنة لمسار أستانا رفضت اقتراح الأمم المتحدة الأولي بشأن القائمة الثالثة. وأشرت من جانبي، إلى أن هذا ليس هو الحال في حقيقة الأمر، وأنهم، وإن كانوا قد أشارت إلى ضرورة إدخال بعض التغييرات، فهم يشاركون في المقترح، الذي نُقح أكثر من مرة. وأشرت أيضا إلى أن جميع الضامنين الثلاثة يدعمون دور الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وإعلان سوتشي.

وقد أعربت الحكومة عن موقفها بوضوح. وبوسعي أن أقول إنها أشارت إلى أنها ترغب في إبداء ذلك الموقف علنا، وهو ما أقوم به حاليا. بيد أنني لا أستطيع في هذه المرحلة الإبلاغ عن أي تطور في موقفها بأكثر مما قلته للتو، وما سمعته بنفسي، والذي أقوم بإبلاغه للمجلس بأمانة. إن جهود الذين عقدوا مؤتمر سوتشي ورعوه للتأكد من موافقة الحكومة السورية بشكل كامل على نتائج إعلان سوتشي الختامي لم يصدروا حتى اليوم تلك النتائج التي كنا نأمل أن نراها. وإلا، لكنا سمعنا شيئا مختلفا.

وإذ تأخذ في الاعتبار، أولا، ولاية المبعوث الخاص، الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛ وثانيا، الفهم المختلف للوزير المعلم بشأن دور الأمم المتحدة وإعلان سوتشي الختامي؛ وثالثا، مدى رغبة الحكومة في إعادة بدء العمل اليوم، سنجد أمامنا تحديا خطيرا في المستقبل. وأود أن أكون صريحا. إني أعتزم ألا أدخر أي جهد للتصدي لهذا التحدي خلال الأسابيع المقبلة. ونظرا لأن الوزير المعلم أشار إلى أن المنهجية المفضلة للحكومة في هذه المرحلة هي العمل مع الدول الضامنة لمسار أستانا بشأن القائمة الثالثة، فإن قدرا كبيرا من المسؤولية والتوقع يقع على عاتقهم الآن بشأن كيفية تنفيذ إعلان سوتشي بطريقة تؤدي إلى المضي قدما في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وإضفاء أثر عملي على النقاط الأساسية التي دعمتها الأمم المتحدة في سوتشي.

وكما أشرت بالفعل، قُدم اقتراح الأمم المتحدة، بعد إجراء مشاورات متأنية، بما في ذلك، مع الدول الضامنة، وقد نقح فعلا في ضوء تلك المشاورات. وينبغي لنا جميعا أن تذكرنا الصعوبة الجمة في الإبقاء على تواجد الجميع بتوخي الحذر في الاعتقاد بأن أي نهج مختلف اختلافا جذريا يبشر بأي احتمال للنجاح. إن الأمم المتحدة لا تعارض الاقتراحات البناءة والمعتدلة ما دمنا نحافظ على نفس روح المصداقية – وأكرر، المصداقية – والتوازن والشرعية الدولية بشأن طرح القائمة الثالثة الوسطى على الطاولة. وهناك شعور بالحاجة الملحة إلى إيجاد أرضية مشتركة، أو على الأقل لتوضيح موقفنا، لأننا يجب ألا نضيع الفرصة التي تتيحها نافذة إدلب. وذلك هو السبب في أن شهر تشرين الثاني/نوفمبر مهم جدا.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد مرة أخرى على أن الأمم المتحدة تعتقد أن من المهم ضمان وجود ممثلات بحد أدنى نسبته ٣٠ في المائة من النساء في اللجنة، وهذا يتطلب أن تمثلهن ٢٤ أمرأة على الأقل من بين ٥٠ من الممثلين في القائمة الثالثة الوسطى. وغدا، سأسافر إلى اسطنبول لتقديم إحاطة إلى رؤساء فرنسا، وألمانيا، وروسيا، وتركيا عندما يجتمعون لمناقشة الوضع في سورية. ويشرفني تلقي هذه الدعوة، وسوف أستخدم تلك المناسبة لتذكير القادة الأربعة المهمين بأنه، في ضوء تجنب وقوع كارثة في إدلب حتى الآن؛ ثمة توافق آراء دولي على رؤية لجنة دستورية متوازنة وموثوقة بتيسير من الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن؛ وتتطلب مني التعليمات الموجهة إلي من الأمين العام – الذي أتشاور معه باستمرار بشأن هذه المسألة أكثر من أي وقت مضى – استنفاد كل السبل الممكنة في ما بقى من وقت ولايتي، ولا تزال هناك، في رأيي، فرصة واضحة يلزم اقتناصها على وجه السرعة.

ويمكن للتأثير الذي يستطيع أن يمارسه جميع قادة العالم، بما في ذلك على وجه الخصوص القادة العالميون الأربعة الذين

سيجتمعون غدا في اسطنبول، أن يكون حاسم الأهمية في ضمان حدوث ذلك. ومع الأخذ في الاعتبار أن أعضاء المجموعة المصغرة المعنية بسورية سيجتمعون يوم الاثنين في لندن، فسأستخدم تلك المناسبة لاستضافة اجتماع معهم في وقت لاحق، في إطار عملية جنيف. وأتطلع حقا إلى استضافة الدول الضامنة لمسار أستانا في القريب العاجل. وقد اجتمعت تلك الدول نفسها في الأيام الأخيرة، وفقا للبيان الصادر عنها، وناقشت العديد من جوانب اللجنة الدستورية. وسيكون ذلك الاجتماع مهما للغاية بالنسبة للمشاورات.

إنني لن أدخر جهدا في ما بقي من وقت ولايتي للتحقق مما إذا كان يمكن بالفعل أن تيسر الأمم المتحدة عقد لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة، يملك زمامها السوريون، وبقيادة سورية، لتسهم في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في سياق عملية جنيف. وإذا كان ذلك ممكنا، فستعقد الأمم المتحدة هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن. وسأقوم في جميع الأحوال، بتشاطر التقييم الكامل بوصفي مبعوثا خاصا، عندما أقدم إحاطة إعلامية للمجلس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الوقت نفسه، سنبقي بابنا مفتوحًا، وسنستمر في استعراض جميع الخيارات لتحقيق نتيجة بناءة وذات مصداقية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن المجلس، أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

إن الولايات المتحدة، إلى جانب جميع الأعضاء الآخرين في المجموعة المصغرة المكونة من الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة، وغيرهم من شركاء مجلس الأمن ذوي التفكير المماثل، متحدون في موقفنا بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتحرك بسرعة لعقد اجتماع اللجنة الدستورية. ولا نزال نؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص دي ميستورا الرامية إلى تشكيل تلك اللجنة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وكما أشار المبعوث الخاص، يجب أن تكون اللجنة الدستورية ذات مصداقية ومتوازنة وممثلة للشعب السوري، ونلاحظ، بأنه على الرغم مما سمعه المبعوث الخاص في دمشق، فإن للأمم المتحدة سيطرة حصرية على عضوية اللجنة وجدولها الزمني ونطاق عملها، كما أكد ذلك الاتحاد الروسي في إعلان سوتشي الذي أصدره في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

إن مواصلة عرقلة تشكيل اللجنة أمر غير مقبول. وزيادة التأخير يمكن أن تؤدي إلى إضاعة الفرصة التي تتيحها المنطقة التركية والروسية المنزوعة السلاح، التي نجحت في منع المزيد من سفك الدماء في إدلب وخارجها. وقد تمت استشارة الأطراف، ولا ينبغي لأي أحد أن يشك في أنه لدى المبعوث الخاص للأمم المتحدة التفويض للمضي قدما لإنشاء اللجنة الدستورية. ويجب أن تحظى أي قائمة في هذا الصدد، أيا كان من يقترحها، على موافقة المبعوث الخاص، ليس فيما يخص عضويتها فحسب، وإنما أيضا فيما يخص كيفية تشكيلها. وهذه مهمته، التي لا ينص عليها مؤتمر قمة سوتشي فقط، ولكن أيضا الفقرة ٢ من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويتعين أن نتفق تماما على حقيقة أنه لا يوجد بديل لعملية سياسية تقوم بها الأمم المتحدة على النحو المبين في ذلك القرار، الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع من جانب المجلس. ويجب أن تتحرك تلك العملية السياسية الآن.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية الهامة والثاقبة بصورة خاصة بشأن التقدم المحرز في

العملية السياسية، وعلى نطاق أوسع، على يبذله من جهود دؤوبة تستحق دعمنا الكامل وتحظى به.

لقد طلبنا عقد هذه الجلسة استجابة للاقتراح الذي تقدم به ستافان دي ميستورا الأسبوع الماضي. وقمنا بذلك لأن سورية تقف الآن في مفترق طرق: إما أن يحدث تصعيد عسكري في إدلب، الأمر الذي سيفتح أحد أظلم الفصول في المأساة السورية، أو أن تسلك الطريق الصعب للزخم السياسي الحقيقي من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع. ونحن على اقتناع عميق بأن هناك اليوم، ربما لأول مرة منذ سبع سنوات، فرصة ضئيلة لتحقيق ذلك. وكلا السيناريوهان، المشجع والقاتم، ممكنان اليوم؛ والخيار يرتهن بنا إلى حد كبير وبقدرة المجلس على الاتفاق بشأن خيار السلام.

إن إنشاء اللجنة الدستورية يمكن ويجب أن يكون نقطة التحول التي نبحث عنها، وهي خطوة أولى في عملية زخم سياسي حقيقي. ولذلك، يشكل هذا الإنشاء في أقرب وقت ممكن، أولويتنا اليوم. ولكي نكون واضحين، في ضوء الاختيار بين الحرب والسلام في سورية، فإن المفتاح يوجد إلى حد كبير في بلد تولستوي. فإنشاء اللجنة الدستورية يتطلب أن تستخدم روسيا كامل تأثيرها في دمشق في هذا الصدد، تماماً كما نفعل من جانبنا مع شركائنا في المجموعة الصغيرة. وعلى كل حال، جاءت فكرة اللجنة الدستورية من مبادرة اتخذتها الدبلوماسية الروسية، واليوم دعا جميع أعضاء المجلس بدون استثناء إلى إنشائها.

إذن ما الذي ننتظره للمضي قدمًا؟ أود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط: أن نحدد بوضوح مسؤوليات النظام السوري، الذي يواصل عرقلة وقف إطلاق العملية السياسية؛ ونطلع المجلس على الجهود التي بذلتها فرنسا والمجموعة الصغيرة لتحقيق ذلك؛ وأخيرا، نعرض بإيجاز الحلول اللاحقة الممكنة.

لقد ذهب صديقنا ستافان إلى دمشق لسماع توقعات ومواقف أحد أطراف النزاع. ويبدو من الصورة التي رسمها للتو، وكما كان متوقعاً للأسف، أن النظام لا يعتبر نفسه ملزماً بأي التزام، رغم أنه قدم قبل بضعة أشهر قائمته إلى المبعوث الخاص، ورفض قائمة الثلث الثالث من اللجنة الدستورية التي اقترحها المبعوث الخاص، بحيث لا يتردد في تقويض القواعد التي وضعت في مؤتمر قمة سوتشي.

وتوفر استنتاجات زيارته توضيحا للمسؤوليات، وتقتضي منا مضاعفة جهودنا من أجل إطلاق العملية السياسية أخيرا. لقد بذلت الأمم المتحدة جهودًا كبيرة من أجل تشكيل اللجنة الدستورية التي تمثل جميع مكونات المجتمع السوري. وأود هنا مرة أخرى، بالنيابة عن فرنسا الإشادة بعمل السيد ستافان دي ميستورا.

أجرى ستافان مشاورات معمقة، وعدل مقترحاته عدة مرات من أجل التوصل إلى تشكيل متوازن ومقبول عالميًا للجنة الدستورية، ويلبي العرض الحالي المطروح على طاولة المفاوضات هذه المتطلبات. وقد كلف بتنفيذ هذا العمل وتشكيل اللجنة، وهو يحظى بتأييدنا الكامل لدعوة المشاركين دون إبطاء إلى أول اجتماع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونطلب منه بقوة أن يمضي قدمًا في هذا الصدد.

لم تدخر فرنسا أي جهد لتشجيع تحقيق تقدم في العملية السياسية. وأصدر وزراء المجموعة الصغيرة بيانا مشتركا على هامش الجمعية العامة يدعو إلى الإنشاء المبكر للجنة الدستورية. وقد أظهر أعضاء المجموعة الصغيرة، الذين تحدث جميعهم في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن (انظر S/PV.8373) وحدتهم ودعمهم لهذا البرنامج إلى جانب الغالبية العظمى من أعضاء المجلس.

تحدث الرئيس ماكرون عبر الهاتف مع الرئيس ترامب في بداية الأسبوع بشأن موضوع سورية، وتم التأكيد على الحاجة الملحة لإحراز تقدم على المسار السياسي. ولذلك، فإن تصميمنا على ضمان إنشاء اللجنة الدستورية أمر واضح للغاية.

إن مؤتمر قمة اسطنبول، الذي سيعقد يوم السبت وسيجمع بين فرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي وتركيا، يجب أن يسمح أيضاً بإحراز تقدم بشأن هذه النقطة المحددة، وبالطبع بشأن العملية السياسية اللاحقة. وستجتمع المجموعة الصغيرة مرة أخرى قبل نهاية الشهر، وبالتالي، هناك تعبئة غير مسبوقة للاجتماع. فلنعمل معاً على المضي قدماً بكل قوتنا في هذا الاتجاه حتى لا نسمح بإضاعة هذه الفرصة المحدودة للغاية.

ماذا يجب أن نفعل الآن؟ وكما أكدت زيارة المبعوث الخاص لدمشق، فإن الأولوية القصوى هي أن تمارس جميع الأطراف الفاعلة في النهاية الضغط اللازم على دمشق حتى تتمكن اللجنة من الاجتماع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا هو المسار الوحيد الممكن. ويجب أن نثبت معا أننا ثابتون وعازمون على ضمان تنفيذ الأهداف التي أيدناها بوضوح.

إن تقارب الآراء داخل المجلس بشأن اقتراح قدمه الاتحاد الروسي في البداية يمثل فرصة فريدة؛ وسيكون من غير المسؤول إضاعتها. ولا يمكننا أن نسمح للنظام بتقويض جهودنا الجماعية. وإذا حدث ذلك، سيستمر النزاع لسنوات، بدون موارد مالية لإعادة بناء البلد، وعدم قدرة اللاجئين على العودة.

وباختصار، فإن خريطة طريق صديقنا ستافان دي ميستورا واضحة وتتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يشكل بوصلتنا المشتركة أكثر من أي وقت مضى، وهو يحظى بدعمنا الكامل في تنفيذها. وسأختتم بنداء رسمي إلى شعور الجميع بالمسؤولية: يجب أن نظل مدركين إدراكا تاما بأنه لا يمكن استبعاد خطر تصعيد جديد في المأساة السورية. والطريقة القطعية الوحيدة لتجنب ذلك هو بتسوية سياسية شاملة وذات مصداقية. وذلك يعني أن الأسابيع المقبلة حاسمة، وهذا هو السبب في أننا لن نتردد في أن ينعقد مجلس الأمن كلما لزم ذلك خلال الفترة المقبلة لتعبئة المجتمع الدولي لدعم وساطة الأمم المتحدة، وللتوصل في نهاية المطاف إلى تكوين اللجنة الدستورية الذي تأخر. وأذكر المجلس بأن تكوين تلك اللجنة لن يكون سوى الخطوة الأولى في عملية طويلة لإعادة السلام إلى سورية، الأمر الذي يشمل إجراء انتخابات وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة على الأرض. إننا نعول على صديقنا السيد دي ميستورا، تماما كما يمكنه أن يعول على دعمنا الكامل له حتى نهاية مهمته.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر السيد ستافان دي ميستورا وفريقه على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا اليوم. إنني أجد أن من غير المعقول أنه يتعين علينا، لمصلحة السلطات السورية، أن نكرر سرد السبب في أنه يتعين على الأمم المتحدة الانخراط في الشأن السوري. إنها ليست مسألة سيادة وطنية أن يكون هناك أكثر من مليون لاجئ. وهي ليست مسألة سيادة وطنية أن يكون هناك ٤٠٠ ٠٠٠ قتيل في سورية. ما يحدث هناك هو تهديد للسلام والأمن الدوليين، وانخراط الأمم المتحدة فيه أمر صائب. فقد كانت الأمم المتحدة منخرطة في الجانب الإنساني، وجانب اللاجئين والجانب الصحي. ومن المستصوب قطعا ظاهرا وباطنا أن تكون منخرطة في العملية السياسية. لذلك، فإنني سأذهب إلى أبعد مما ذهب إليه السيد دي ميستورا، الذي تكلم عن تحد خطير. فإنني اعتقد أننا بالفعل نواجه تحديا خطيرا في الطريقة التي ظلت تتعاون بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع المنظمة، وكما قال زميلاي الأمريكي والفرنسي، نحن نواجه تحديا خطيرا من حيث الحالة على الأرض.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك الآن شك هائل حول ما كان يشكله اتفاق سوتشي وما يمثله الآن. فإما أن تكون روسيا قد قدمت للأمم المتحدة والمجلس تأكيدات أثبتت أنها أضعف من أن تفي بها، أو إن كل الأمركان ستارا دخانيا تهكميا هدف إلى تحويل الانتباه والطاقة، في الوقت الذي نفذت فيه روسيا وسورية وإيران حملة اضطهاد عسكرية. ولم يوقف تلك الحملة العسكرية إلا الغضب الدولي إزاء الخطر المحدق بـ ٢ إلى ٣ ملايين مدني

في إدلب، قبل أن يتدخل الأتراك بشجاعة ويتوصلوا إلى اتفاق يرمي إلى حماية هؤلاء المدنيين.

ولذلك، فإنني أعتقد أننا بحاجة إلى خمسة أشياء، دعما لما قاله زميلاي الأمريكي والفرنسي. إننا بحاجة إلى وضوح بشأن وضع اتفاق سوتشي ومقترحات السلطات السورية الجديدة. ماذا تعني؟ وماذا ترى روسيا وإيران بشأنها؟ إننا بحاجة إلى وضوح بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع الجهات الفاعلة قبل ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث عرض السيد دي ميستورا أن يعود ويقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس، وقبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر عندما تنتهي فترة تكليفه. ونحن بحاجة إلى وضوح بأن روسيا، بوصفها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، وإحدى الجهات الضامنة لعملية أستانا ومرتِّبة اتفاق سوتشي، ستعمل بشكل بناء وبلا كلل مع الأمم المتحدة، إلى جانب سورية وإيران. وتقع على جميع أعضاء الأمم المتحدة مسؤولية دعم السيد دي ميستورا، بوصفه المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. ومن الضروري أن أسمع اليوم أن ذلك الوعد بالمشاركة البناءة والدؤوبة والمتفانية قائم لوضع حد لهذا النزاع.

ونحن بحاجة إلى أن يصمد الاتفاق بشأن إدلب. ونحتاج إلى اغتنام تلك الفرصة التي ذكرها غيري. ونحتاج لأن يتم تكوين اللجنة الدستورية، وأنا أتفق مع آراء زميلاي الأمريكي والفرنسي في ذلك الصدد. إننا بحاجة إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية، ونحتاج إلى دعم القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والمجلس بحاجة إلى أن يتوحد من أجل دعم العملية السياسية. فبدون العملية السياسية، لن ينتهي هذا النزاع الرهيب حقيقة أبدا، مهما يحدث عسكريا على الأرض. إننا نتطلع إلى المزيد من التقارير في أعقاب الاجتماعات الدولية في الأيام المقبلة، ولكنني أعتقد أن علينا أن نسمع اليوم من جميع أعضاء المجلس بأنهم سيدعمون الأمم المتحدة وهي تسعى جهدها للمضي قدما بالعملية السياسية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. إننا نشيد بجهود السيد ستافان دي ميستورا المكثفة للتوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع في سورية. ونقدر كثيرا المعلومات المستكملة التي قدمها اليوم عقب زيارته إلى دمشق، وإن كان علي أن أقول إن مضمون تقريره – الرد من دمشق – لم يكن ما كنا نرجوه. إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء استمرار عدم تعاون الحكومة السورية فيما يتعلق باللجنة الدستورية، وهو ما يتناقض مع بيان سوتشي الختامي الذي عممته روسيا في المجلس. إننا نؤيد نهج السيد دي ميستورا، وإصراره على تحقيق المصداقية والتوازن والشرعية الدولية. ولذلك، فإننا ندعو الحكومة السورية مرة أخرى إلى أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة، وندعو الجهات التي لها علاقات وثيقة مع دمشق، ولا سيما الاتحاد الروسي، إلى دعم هذه الجهود.

إننا نؤيد السيد دي ميستورا وتكليفه بتكوين اللجنة الدستورية، التي تمثل الخطوة الأولى صوب التوصل إلى حل سياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تأييدا تاما. وقد أوضح بيان سوتشي الختامي بشكل جلي أن الاختيار النهائي للجنة سيتم عن طريق عملية جنيف وبتيسير المبعوث الخاص. ولذلك، فإن الجهود المكثفة للمبعوث الخاص تشكل، بطرق عديدة، لحظة حياة أو موت لجهود الأمم المتحدة لتكوين لجنة دستورية ذات مصداقية ومن أجل الشرعية التي تصاحب ذلك. ولذلك فإن السيد دي ميستورا بحاجة إلى – ويستحق – دعم المجلس الصادق، لأنه لا يمكننا التوصل إلى حل سياسي يكون مقبولا لجميع السوريين والمجتمع الدولي، إلا من خلال عملية تقودها الأمم المتحدة. وفي هذه الأوقات العصيبة، نود أن نكرر نداءنا القوي إلى الحكومة السورية، الذي أعتقد أن الكل في هذا المجلس يتفق معه، للمشاركة الكاملة ودعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وكفالة إحراز تقدم حقيقي قبل موعد

الاجتماع المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر، كما قال المتكلمون الذين سبقوني.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، وأعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

تظل الحالة في سورية، بفضل جهود الشعب السوري نفسه، بدعم من المجتمع الدولي، مستقرة بوجه عام وقد حافظت عملية التسوية السياسية على زخمها. وقد دعت الحكومة السورية المبعوث الخاص دي ميستورا إلى زيارة دمشق لإجراء تبادل متعمق في الآراء بشأن تيسير العملية السياسية في سورية، بما في ذلك تشكيل اللجنة الدستورية. وعقد الاتحاد الروسي وتركيا وإيران اجتماعا في موسكو وقد أرسلوا معا رسالة إيجابية لدعم وتيسير العملية السياسية في سورية. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الأطراف جميعها، في ذلك الصدد. وظلت الصين على الدوام تؤيد التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدفع من أجل تنشيط عملية سياسية يملك زمامها السوريون وبقيادة سورية، حيث يجب احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

واستمر النزاع السوري أكثر من خمس سنوات حتى الآن. وتتطلب تسوية الخلافات أن تعمل جميع الأطراف العمل معا، وأن تلتقي على أرضية مشتركة بينها. ويجب تشكيل اللجنة الدستورية على نحو متسق ومنظم، مع تحقيق التوازن بين الشواغل المشروعة للحكومة السورية، فضلا عن شواغل الأطراف الأخرى لضمان الطابع التمثيلي للجنة وقبولها لدى الجميع لأجل ضمان استدامة العملية السياسية وإيجابيتها. وفي نهاية المطاف فإن مستقبل سوريا سيحدده الشعب السوري نفسه. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم للمساعي الحميدة للأمم المتحدة والمبعوث الخاص دي ميستورا، وأن يعزز دور عملية أستانا على النحو الواجب، فضلا عن المساعدة في ضمان تمكين الأطراف السورية من مواصلة مشاركتها الكاملة في الحوار والمشاورات، بما ييسر الجهود التي تبذلها الأطراف السورية في تحقيق المصالحة تدريجيا وحل الخلافات والتوصل إلى حل سياسي واقعي ودائم. ويحدونا الأمل في أن تكفل جميع الأطراف المعنية فعالية أداء المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب، وتوطيد المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب، والمساعدة في إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، وإعادة تعمير البنى التحتية، فضلا عن كفالة عودة اللاجئين والمشردين داخليا في أقرب وقت ممكن.

والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي خلال جهد مشترك يرمي إلى تيسير التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا وتحسين الحالة الإنسانية والاضطلاع بدور بنّاء في استعادة السلام والاستقرار في سوريا والمنطقة بأسرها.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته. ولأكن صريحا في القول بأننا نشعر بخيبة الأمل، وما زلنا نأمل في الحصول على معلومات إيجابية أكثر، ويساورنا القلق إزاء التحديات التي ذكرها السيد دي ميستورا، وخاصة موقف النظام السوري فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة.

ونرى أن الوقت قد حان لانطلاق اللجنة الدستورية. ونرى أن من المهم إحراز تقدم لا رجعة فيه صوب إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا عن طريق عقد اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن في تشرين الثاني/نوفمبر، قبل نهاية فترة ولاية المبعوث الخاص دي ميستورا. ونتطلع إلى الإطلاق الفعلي للجنة الدستورية، وينبغي إرسال الدعوات ذات الصلة في الأسابيع المقبلة.

ولا يمكننا الحديث عن عملية سياسية ذات مصداقية إلا إذا اتسمت اللجنة الدستورية نفسها بالموثوقية والتوازن والشمول،

فضلا عن تمثيلها لجميع السوريين. ولذلك، فإن دور الأمم المتحدة أساسي، وعليه اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويعدُّ دور الأمم المتحدة واستقلالها الذاتي أمرا أساسيا، ويشمل ذلك الدور المستقل عضوية اللجنة وجدولها الزمني ونطاق عملها. ولم تبدأ الأمم المتحدة من نقطة الصفر، بل تعمل في اتساق تام مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والبيان الختامي لمؤتمر سوتشي الصادر في كانون الثاني/يناير، والذي عمّمه الاتحاد الروسي على المجلس. ولذلك، فإن على النظام السوري أن يتعاون مع الأمم المتحدة، ونعوّل على البلدان ذات النفوذ، وخاصة الاتحاد الروسي، في استخدام ذلك النفوذ مع دمشق.

ونتطلع إلى الالتزام الجاد من جانب النظام السوري على العمل مع الأمم المتحدة. ولم يعد هناك وقت وحيز سياسي لتأجيل العملية مرة أخرى إلى أجل غير مسمى. ونتوقع أن يكفل النظام السوري سفر وفده ومشاركته في العملية مشاركة كاملة، وأن يفعل ذلك بحسن نية - خلافا لما شهدنا خلال الجولات السابقة في جنيف. ونتوقع الشيء نفسه من جميع الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بدور الوساطة حاليا في سوريا. وأود أن أقول أيضا أننا نؤيد بقوة التزام المبعوث الخاص بضمان أن تشكّل النساء نسبة ٣٠ في المائة من أعضاء اللجنة الدستورية، كما أشار إلى ذلك في وقت سابق. ونحث بقوة على أن يشمل مثل ذلك الالتزام ضمان أن تكون نسبة تمثيل المرأة في أي لجنة للصياغة أو أي لجنة فرعية أو غيرها تُشكّل في المستقبل ٣٠ في المائة أيضا، وخاصة في هذا الأسبوع الذي عقدت فيه مناقشة مفتوحة بالأمس مكرسة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8382).

وبطبيعة الحال، فإن اللجنة الدستورية ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي جزء من عملية سياسية أوسع نطاقا تقودها الأمم المتحدة استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وإن تنفيذ ذلك القرار هو الطريق الوحيد للمضي قدما. ولا مجال للالتفاف على ذلك القرار الهام. ولنستخدم "نافذة إدلب" كما ذكر ستافان دي ميستورا سابقا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى موقفنا المعروف جيدا بشأن المساءلة والمساعدة الإنسانية، ولا شك إزاء ضرورة تحقيق عملية الانتقال السياسي بوصفها شرطا مسبقا لتقديم المعونة لإعادة الإعمار.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة، وللسيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الهامة.

وتنوه بيرو باهتمام إلى آفاق التوصل إلى حل سياسي في سوريا في أعقاب الاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، والتي أبلغنا عنها صباح اليوم. وقبل بضعة أيام اعتقدنا هنا في مجلس الأمن (انظر S/PV.8373) أن الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا والاتحاد الروسي على إنشاء منطقة منزوعة السلاح قد هيأ بيئة ملائمة للتوصل إلى اتفاق سياسي، ما يجعل ممكنا تصور السلام الدائم في سوريا. واليوم نود أن نؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى إنشاء لجنة دستورية شاملة وممثلة للجميع وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني السوري المعقود في سوتشي قبل تسعة أشهر. ونرى أنه ينبغي أن تكمل تلك المبادرة الهامة عملية جنيف، على غرار عملية أستانا. في ذلك الصدد، ومع الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، نرى أن من المهم والمُلِح أن تشكّل اللجنة الدستورية المذكورة أعلاه، فضلا عن تحديد آليات التنفيذية وصنع القرار فيها بغية الدفع قدما بالعملية السياسية المبيّنة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ويساورنا القلق على وجه الخصوص، إزاء احتمال أن يؤثر المزيد من التأخير في إنشاء اللجنة سلبا على مصداقية العملية وأن تسفر عن ذلك انقسامات كبيرة.

ونشدد على أهمية مشاركة جميع الأطراف بصورة بناءة في المفاوضات، مع التحلي بالمرونة والعناية بمستقبل البلد ووحدته الوطنية من أجل بناء الثقة اللازمة لتعزيز المصالحة وبناء السلام المستدام في سوريا. وعليه، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام في جهوده الرامية إلى المضي قدما في ذلك الاتجاه، وخاصة النهج الذي اتبعه إزاء المناقشات التي جرت في دمشق، والعمل الذي حدثنا عن عزمه على القيام به في الأيام المقبلة.

وختاما، نود أن نشدد أيضا على أهمية مساعدة الدول الضامنة لمسار أستانا وغيرها من البلدان ذات النفوذ على الأطراف على كفالة انعقاد اللجنة الدستورية على وجه السرعة، ولا سيما في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته عن نتائج زيارته إلى دمشق. ونعرب عن تقديرنا لزيارته ونشكره على كل ما بذله من جهود لتحقيق السلام في سوريا. ونعرب أيضا عن عميق تقديرنا لالتزامه بإجراء مزيد من المشاورات المكثفة في الفترة القادمة لضمان انعقاد لجنة دستورية تتسم بالتوازن والمصداقية، بتيسير من الأمم المتحدة وبقيادة سورية.

وتتابع كازاخستان عن كثب الحالة التي أسفرت عنها الأزمة في سوريا، وتؤيد جميع المبادرات الرامية إلى حل النزاع العنيف في الجمهورية العربية السورية بأسرع وقت ممكن. ونرى أن حماية المدنيين السوريين والبنى التحتية تعدّ أولوية قصوى. وينبغي أن نولي اهتمامنا في هذه اللحظة للحفاظ على السلام في إدلب. وأود في ذلك الصدد، أن أشكر روسيا وتركيا على الاتفاق الذي مكّننا من الحيلولة دون إراقة الدماء وحدوث كارثة إنسانية هائلة. ونشعر بالارتياح للمعلومات المتعلقة بإنشاء ممرات إنسانية يمكن أن يستخدمها المدنيون بعدد يصل إلى ٣ ٠٠٠ شخص. وقد تأتّى كل ذلك نتيجة لإنشاء المنطقة المنزوعة السلاح التي وفرت ضمانا لوقف الأعمال العدائية.

ونرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الجهات الضامنة لعملية أستانا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في موسكو على الإسراع بتشكيل اللجنة الدستورية. وفي الوقت نفسه، تدعو أستانا جميع الأطراف المعنية إلى أن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع السوريين عند تشكيل اللجنة الدستورية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

كما نشيد باستعداد مجموعة أستانا لمواصلة الحوار مع ما يسمى بالمجموعة المصغّرة المعنية بسورية. ونسلّم بأن الحوار لا بد له أن يستند إلى ذلك القرار.

وتشدد كازاخستان على ضرورة المضي قدماً نحو إنشاء اللجنة الدستورية كنقطة انطلاق لتنشيط عملية التسوية السياسية في سورية. ونأمل في أن يتم تشكيل اللجنة في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل اللجنة الدستورية في المستقبل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن المسألة السورية لحماية سيادة سورية واستقلالها ووحدتها.

وتشدد أستانا على أهمية التوصل إلى حل سياسي في سورية، ولا سيما من خلال تشكيل لجنة دستورية كخطوة رئيسية في التسوية السياسية للأزمة. وتؤيد أستانا تأييداً كاملاً جهود المبعوث الخاص للتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة الإقليمية. والسوريون أنفسهم هم الذين ينبغي أن يبدؤوا في تشكيل النظام السياسي المقبل للدولة السورية، وذلك بإجراء ما يلزم من إصلاحات تشريعية وبناء هياكل إدارية وإقليمية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ولا يمكن تحقيق النتائج المنشودة إلا باتباع نهج سياسي ودبلوماسي مستمدّ من روح الميثاق ووثائق المجلس بشأن الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام.

ولذلك، فهناك حاجة ماسة إلى مواصلة دعم أهداف محادثات أستانا والاستمرار في مفاوضات جنيف لكي نرى نتائج إيجابية. ونعتقد أن الشعب السوري قادر على تقرير

مستقبله. ومع ذلك، فإن تحقيق تطلعاته إلى الديمقراطية وإعادة الإعمار والاستقرار أمر مستحيل من دون دعم دولي حقيقي.

في الختام، أود أن أؤكد أن هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق مجلس الأمن لإنهاء الفترة المأساوية التي تمر بها سورية. ونحث المجلس على الاتحاد حول هذا الهدف السياسي المشترك من خلال دعم عمليتي جنيف وأستانا، وكذلك دعم المبعوث الخاص وإيجاد تسوية سياسية شاملة.

السيد المنيّخ (الكويت): بداية أتقدم بالشكر إلى السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته المهمة، وأجدد تقدير وامتنان دولة الكويت لكافة الجهود التي بذلها خلال السنوات الأربع الماضية في مهمته الصعبة، وإننا على ثقة بأنه سيضاعف جهوده حتى آخر يوم له في منصبه.

لقد استمعنا للتو عن نتائج زيارة المبعوث الخاص إلى دمشق، تلك الزيارة التي كنا نأمل أن تسفر عن نتائج إيجابية وتُسهم في دفع العملية السياسية السورية بعد مرور ٩ أشهر على إعلان سوتشي فيما يتعلق باللجنة الدستورية، إلا أنها وللأسف جاءت على عكس ذلك، وخالفت تطلعاتنا وأمنياتنا. إن عملية تشكيل اللجنة الدستورية تعد محطة محورية في مسار العملية السياسية وأساساً لمحطات أخرى هامة كما ورد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهي صياغة دستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع السوريين. وإعلان سوتشي واضح من حيث تحديد دور المبعوث الخاص ومسار جنيف في التشكيل النهائي للجنة الدستورية لتساهم في التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ومع بقاء ما يقارب الشهر على ولاية، السيد دي ميستورا، فإننا نحثه على مواصلة جهوده للعمل على تشكيل اللجنة الدستورية وانطلاق أعمالها في أقرب فرصة ممكنة، ونجدد دعمنا له لتحقيق ذلك، حيث أن لديه الولاية اللازمة لإنشاء اللجنة الدستورية، ونشاطره الرأي في أهمية أن تكون هذه اللجنة متوازنة وذات مصداقية في تشكيلتها.

ختاماً، إن قرارات مجلس الأمن يجب أن تحترم وتنفذ على أرض الواقع وألا تكون حبراً على الورق، وهنا أخص بالذكر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الصادر بإجماع كافة أعضاء مجلس الأمن منذ ما يقارب الثلاث سنوات. وأمامنا في الأيام القليلة القادمة فرصة علينا جميعاً اغتنامها طالما يسود الاستقرار في إدلب نتيجة للاتفاق الروسي – التركي. إنها فرصة حاسمة لتفعيل المسار السياسي بقيادة الأمم المتحدة بعد ما يقارب ٨ سنوات من ويلات الحرب والقتل والدمار في سورية، فلتكن الحلول الدبلوماسية هي التي تسمو على الحلول العسكرية.

السيد وولدغريما (إثيوبيا) (تكلّم بالإنكليزية): نشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الإعلامية اليوم. وإننا نقدّر تقديراً عالياً وندعم جهوده المتواصلة الدؤوبة الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية.

وفي حين أنه أبلغنا في آخر إحاطة إعلامية قدمها (S/PV.8373) بنيّته ترك منصبه بعد تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا على ثقة تامة بأنه سيفعل كل ما في وسعه حتى اليوم الأخير للمساعدة على المضي قدماً بالعملية السياسية. وفي هذا السياق، نرحّب بالاجتماع الذي عقده مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية في دمشق قبل بضعة أيام.

ونشير إلى أن المبعوث الخاص قد تسنّى له، وأنا أستخدم هنا كلماته، ”تبادل الآراء بصورة صريحة للغاية ومكثفة جدا“ بشأن اللجنة الدستورية والعملية السياسية بوجه عام. ونعرب له عن الشكر على مشاطرتنا مجريات الاجتماع. وندرك أن المناقشات بشأن هذه المسألة لم تكن سهلة وأن إيجاد أرضية مشتركة سيظل يمثل تحدياً.

ومع ذلك، نرى أن المبعوث الخاص دي ميستورا ينبغي أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى عقد اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. ونحن جميعاً متفقون على أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا وتركيا بشأن إدلب يوفر فرصة ينبغي اغتنامها من أجل إحياء عملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع يملك السوريون زمامها، بدءاً بإنشاء لجنة دستورية تيسرها الأمم المتحدة.

ونشير إلى أن هناك اجتماعاً لضامني عملية أستانا في موسكو خلال هذا الأسبوع، والذي نأمل أن يساعد على استمرار المشاركة للمضي قدماً بالعملية السياسية، ولا سيما تشكيل اللجنة الدستورية. وفي الوقت نفسه، نتطلع أيضاً إلى مؤتمر القمة الرباعية بشأن سورية الذي سيعقد في اسطنبول في عطلة نهاية هذا الأسبوع. ويحدونا الأمل في أن تُسهم جميع هذه المبادرات الدبلوماسية على مختلف المستويات في تنشيط العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ونظراً إلى أن عملية اللجنة الدستورية ينبغي أن يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، فإننا نشجع جميع الأطراف السورية على المشاركة البناءة مع المبعوث الخاص.

أخيراً، فإن هذا هو الوقت المناسب لزيادة تنسيق الجهود الدبلوماسية وتسريعها لدعم المبعوث الخاص في جهوده لإنشاء اللجنة الدستورية. وينبغي أن يواصل المجلس أيضاً وضع كامل ثقله وراء المبعوث الخاص، الذي ستكون جهوده حاسمة للغاية على مدى الأيام والأشهر القادمة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحّب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن إنشاء اللجنة الدستورية في الجمهورية العربية السورية ويشكر السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته الإعلامية المفيدة.

وترحب كوت ديفوار بالاجتماع المعقود في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بين المبعوث الخاص ووزير الخارجية السوري، ما أدى إلى إصدار بيان عن مكتب المبعوث الخاص، والذي أفاد بإجراء تبادل صريح جداً ومكثف جداً للآراء بشأن اللجنة الدستورية والعملية السياسية بوجه عام. وفي هذا الصدد، يدعو بلدي الأطراف السورية إلى اختيار طريق الحوار عن طريق الانضمام بعزم إلى عمليتي جنيف وسوتشي بغية التغلب بفعالية على العقبات المتبقية أمام إنشاء اللجنة الدستورية.

وترحب كوت ديفوار أيضاً بعقد مؤتمر القمة الرباعية المقبل بين ألمانيا وفرنسا وروسيا وتركيا في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، والذي سيكون بمثابة إطار للتفكير في إيجاد حل سياسي للأزمة، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبشأن الحالة في إدلب في شمال غرب سورية.

وتأمل كوت ديفوار بصدق أن يستمرّ الحوار بين جميع أصحاب المصلحة بهدف كفالة التوصل إلى نهاية سلمية للأزمة في سورية – وهو السبيل إلى السلام الدائم والاستقرار – بصرف النظر عن نتائج المحادثات بين السيد ستافان دي ميستورا والسلطات السورية، من جهة، والقمة الرباعية المقررة في اسطنبول، من جهة أخرى.

ولذلك، ندعو الأطراف المتحاربة إلى احترام أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، التي تحدد خريطة طريق للعملية السياسية في سورية. ونحث مرة أخرى أعضاء المجلس على استعادة الوحدة التي لطالما مكّنتهم، في الظروف الصعبة، من التغلب على التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

وفيما يستعدّ السيد دي ميستورا للتنحي، تودّ كوت ديفوار أن تؤكد مجدداً امتنانها العميق له على التزامه المستمر وعلى عمله لاستعادة السلام الدائم في سورية.

السيد ليفتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديري العميق للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى

حل سياسي للأزمة في سورية. وأود أيضا أن أؤكد له دعم بولندا القوي لعمله المستمر، ولعملية السلام السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية.

ونظرا لأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع يمكنه أن يحقق السلام المستدام لسورية، ينبغي أن نستهدف التوصل إلى اتفاق سياسي إطاري فيما بين السوريين. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن اتفاق إدلب لوقف إطلاق النار يمكن أن يشكل فرصة لاستئناف العلمية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، دون إبطاء. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا الكامل لجهود السيد دي ميستورا الرامية إلى إنشاء لجنة دستورية في أقرب وقت ممكن. وحيث أننا أمضينا الكثير من الوقت في الأسبوع الماضي لمناقشة المرأة والسلام والأمن هنا في هذه القاعة (انظر S/PV.8382)، تجدر الإشارة إلى نداء السيد دي ميستورا من أجل ضمان مشاركة المرأة في اللجنة الدستورية، نظرا لوجود صلة واضحة جدا بين مشاركة المرأة في عملية السلام واستمرارية وجودة اتفاقات السلام.

وينبغي أن تكون الأولوية الآن لإنشاء اللجنة الدستورية، تليها خطوات أخرى على وجه السرعة لتمكين عملية الانتقال السياسي عن طريق التفاوض، الأمر الذي يتطلب المشاركة الكاملة والبناءة من جميع أطراف النزاع. وثمة دور خاص في هذا الصدد للسلطات السورية، التي ينبغي أن تشارك في المفاوضات بحسن نية ودون شروط مسبقة. إن هذا أمر يتفاوض بشأنه السوريون أنفسهم. فلا شيء سوى عملية سياسية حقيقية وملموسة تضمن تمثيل الشعب السوري بشكل حقيقي، يمكنها أن تؤدي إلى وضع جدول زمني وإجراءات لصياغة الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه ينبغي التوصل إلى حل سياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف S/2012/522، المرفق).

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أشكر وفود فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة، وكذلك المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وعلى العمل الشاق في تيسير العملية السياسية في سورية. إن السرعة التي عقدت بها هذه الجلسة، بعد اجتماع المجلس في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.8373)، واجتماع ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في دمشق، لمما يؤكد الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود بغية التصدي للتحديات الجديدة، وإنشاء اللجنة دستورية دون مزيد من التأخير، لفتح الطريق أمام حل سياسي سلمي لهذا الصراع الطويل الأمد.

ومع أن جمهورية غينيا الاستوائية ترحب بالمسلك المثالي للمبعوث الخاص والطريقة التي اضطلع بها بمهامه في ظروف بالغة التعقيد، لا يسعنا إلا أن نعرب عن الأسف لأننا اليوم، وبعد ثماني سنوات من الصراع، عُقدت خلالها العديد من الاجتماعات بصيغتي جنيف وأستانا، نجد أنفسنا في مفترق الطرق، على نحو ما أشار إليه ممثل فرنسا ببلاغة في اجتماع ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وذكره مرة أخرى هذا الصباح. إن شبح التصعيد العسكري والمسار الشاق نحو استئناف مفاوضات السلام بين الأطراف السورية لا يزال يشغل بؤرة اهتمام المجتمع الدولي.

ولقد رحبنا بالاجتماع الذي عقد في دمشق في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بين المبعوث الخاص ووزير خارجية سورية في إطار الجهود الرامية إلى الشروع في اللجنة الدستورية المكلفة بصياغة دستور جديد لسورية. ونود تذكير الأطراف بأنه ما زال يتعين إحراز تقدم كبير، بعد مرور تسعة أشهر على التوصل إلى اتفاق في سوتشي على تشكيل اللجنة. وفي هذا الصدد، يتيح نزع السلاح في إدلب الذي أيدته الدول الضامنة لمسار أستانا الفرصة لتوفير المزيد من الزخم للعملية السياسية من خلال تهيئة بيئة مواتية لمفاوضات السلام بين الأطراف السورية.

ومن المهم استخدام هذه البيئة السلمية نسبيا لمواجهة الصعوبات التي ما انفكت تمنع اللجنة من البدء في العمل دون تأخير. وعلى نحو ما تم تأكيده، لا تزال العقبة الرئيسية تتمثل في القائمة الثالثة الوسطى، لأعضاء المجتمع المدني، التي اقترحتها الأمم المتحدة. ونناشد الأطراف ألا تدخر أي جهد لإنشاء لجنة ذات مصداقية عالية للغاية، وهو أمر بالغ الأهمية، على أن تتمتع بأشمل تمثيل ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، فلكي تكون اللجنة ذات مصداقية وشرعية، يجب الاستناد في تكوينها، وقواعد عملياتها واتخاذها لقراراتها إلى آليات شفافة. ويجب على الأطراف أيضا التخلي عن المصالح الحزبية، والأخذ بمركز المساواة بين الجميع من أجل ضمان نجاح أعمال اللجنة الدستورية. وقد أكد المبعوث الخاص دي ميستورا في مناسبات سابقة، واليوم مرة أخرى، أن اللجنة الموثوقة والمتوازنة قد تغدو حجر الزاوية في عملية سياسية شاملة للسوريين صوب تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وعلى هذا الأساس فإن حكومة غينيا الاستوائية يحدوها الأمل في أن يسهم مؤتمر القمة في سورية غدا بين الاتحاد الروسي، وتركيا، وفرنسا وألمانيا، إسهاما كبيرا في المساعدة على تعزيز التوصل إلى حل سياسي للأزمة من خلال إعطاء الأولوية للنقاش المتعلق ببدء أعمال اللجنة. وينبغي أيضا تناول الخطوات الإضافية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار، فضلا عن الظروف الملائمة لعودة اللاجئين وإعادة إرساء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

فالمادة ٢٤ من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة تنيط بالمجلس ”المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين“. ولذلك، فإنني أدعو المجلس إلى إحلال السلام والأمن في سورية. فبعد ثماني سنوات من الصراع، لا يجب أن تكون الحالة في سورية بعد الآن الموضوع الذي يبلور الانقسام بين أعضاء مجلس الأمن. ولا يمكن تحقيق حل مستدام في سورية دون مشاركة أعضاء المجلس دون عراقيل، سواء كانوا حلفاء للأطراف المتحاربة أو يتمتعون بالقدرة على التأثير على الأطراف الوطنية. إن شعوب العالم تراقبنا، وسيحكم التاريخ علينا. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، دائمين أو غير دائمين، دعونا نبرز القيم الإنسانية التي تتسم بها منظمتنا ونضع حدا لهذا الصراع من خلال تقديم الرفاه والازدهار المشروع الشعب السوري على المصالح الجغرافية الاستراتيجية.

وندعو الحكومة والشعب السوري إلى الأخذ بعين الاعتبار الحالة السياسية الراهنة في البلد، ودعم جهود المجتمع الدولي وإجراء نقاش شامل بين مختلف الأطراف في النزاع في إطار اللجنة الدستورية، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع في مجلس الأمن هذا بناء على اقتراح من الاتحاد الروسي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بالمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في مجلس الأمن اليوم.

لقد استمعنا إلى إحاطة إعلامية من السيد دي ميستورا في هذه القاعة (انظر S/PV.8373) قبل ١٠ أيام فقط. ومن الصعب تذكر أي أمثلة أخرى عن إحاطات إعلامية علنية للمجلس قدمها وسطاء الأمم المتحدة بشأن كل اتصال قاموا به مع الأطراف في نزاع ما أو أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين. وقد أظهرت التجربة أن هذا النوع من العمل يتطلب قدرا كبيرا من الصبر والحذر وقدرا محددا بعناية فائقة من الدعاية بحيث لا تضر بالمسألة قيد النظر. ولذلك فإننا غير مقتنعين بأن الذين أصروا على عقد جلسة اليوم المفتوحة يرغبون فعلاً في تحقيق تسوية سلمية في سورية. ليس من الصعب أن نفهم أن ما نشهده هو بالأحرى آخر حلقات الوعظ والدروس الموجهة إلى روسيا.

ويجري اتخاذ إجراءات جديدة بالإشارة في الوقت الراهن فيما يتعلق بسورية. فمن ناحية، تعمل الأمم المتحدة في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجري تنفيذ اتفاقات إدلب ويعمل شركاؤنا الأتراك بدأب في هذا الشأن. وتبذل الدول الضامنة

لمسار أستانا جهودا جدية لوقف أعمال العنف في الميدان وتهيئة الظروف التي يمكن أن تعزز الحوار فيما بين السوريين. إن الأمر صعب، ولكن من الواضح أنه يجري إحراز تقدم ملموس. وقد بدأ الناس في العديد من المناطق السورية يعودون إلى الحياة الطبيعية ويشعرون بمزيد من الأمن.

ومن ناحية أخرى، لدينا جماعة من أناس نصّبوا أنفسهم محققين رفيعي المستوى ولم يقدموا أي خدمة تُذكر فيما يتعلق بمسألة تسوية النزاع ولكنهم، لسبب ما، خوّلوا لأنفسهم الحق في إجراء تحقيق متحيّز فيما تضطلع به روسيا. ونود التأكيد أنه ليس ثمة أسباب تدعو إلى تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لإنشاء اللجنة الدستورية استنادا إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي. فلا يمكن فرضها بموجب شروط تتعارض مع رغبات السوريين أنفسهم. وقد كانت زيارة السيد دي ميستورا إلى دمشق بدعوة من الحكومة السورية مفيدة في إطار المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف المبينة في سوتشي. ونحن على ثقة بأنه، في الفترة المتبقية من ولايته، لن يدخر جهدا للمضي قدما بهذه المسألة في إطار ولايته كوسيط، في ظل احترام السيادة السورية احتراماً كاملاً، وسوف نساعده على القيام بذلك.

إن حقيقة زيارة المبعوث الخاص إلى دمشق في حدّ ذاتها أمر بالغ الأهمية، ولكنها ليست التطور الوحيد في مسألة التسوية السورية. فقد عقدت ثلاثية أستانا مؤخراً مشاورات في موسكو، وسيجتمع ممثلو تركيا وروسيا، وألمانيا، وفرنسا غدا في اسطنبول في إطار مؤتمر قمة رباعي سيشارك فيه المبعوث الخاص أيضاً. وبالمناسبة، وفقا لما بحوزتنا من معلومات وتقييم فقد كانت زيارته إلى دمشق مفيدة جدا وبناءة. وينبغي ألا نقلل من أهمية هذه الزيارة ومن الزخم الذي قد تُكسبه عمليةَ التسوية.

ومع ذلك، فإننا نحذر أولئك الذين يرغبون في جني مكاسب مشبوهة من أزمة مُؤججة بشكل مصطنع أن ذلك سيُلحق ضرراً إجرامياً بالعملية السياسية. وينطبق هذا أولا وقبل كل شيء على المشاركين من الغرب فيما يسمى بالمجموعة الصغيرة. ونعتقد أن الأمين العام ومبعوثه الخاص يعيان مدى عمق مسؤوليتهما في هذه المسألة الحساسة. ونعتقد أن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد دي ميستورا اليوم ليست نهاية لنشاطه السياسي. فما زال بوسعه تحقيق الكثير قبل انتهاء ولايته، ونحن على يقين من أنه سيعمل بلا كلل للتوصل إلى نتائج. وأقولها مرة أخرى: سنساعده بكل السبل الممكنة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

يشكر وفد بلدي المبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية. ونود أن نسلط الضوء على الزيارة التي قام بها إلى دمشق، وعلى جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ونعتقد أن الحوار هو السبيل الأمثل لتحقيق نتائج إيجابية. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى على الجهود التي تبذلها الدول الضامنة لمسار أستانا والاتفاقات المبرمة بشأن الحالة في إدلب، التي كانت لها آثار ملموسة في الحد من أعمال العنف وإعادة هدوء نسبي إلى الشعب السوري. ونؤكد مجددا أن النزاع لا يمكن أن يُحل عسكرياً، ولذلك فإننا نرفض أي محاولة لإثارة التقسيم أو الطائفية في الجمهورية العربية السورية، فضلاً عن وجود قوات خارجية دون إذن من الحكومة السورية.

وأود أن أشدد مرة أخرى على الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد دي ميستورا بشأن هذه المسألة الحساسة والهامة للغاية، ليس للمجلس فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، أود أن أشكره على العمل الذي يضطلع به، وأؤكد مجدداً دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل سياسي. وإننا ننتظر بفارغ الصبر نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة. وبعد الاستماع إلى إحاطته الإعلامية اليوم، يرى وفد بلدي الكوب نصف ممتلئ بدلا من نصف فارغ. وما زلنا متفائلين بأن الصبر والتفاني سيُفضيان إلى نتائج إيجابية. ونحن نتفق مع

حقيقة أنه إذا أردنا تعزيز العملية السياسية، يجب أن نتيح أيضا للمبعوث الخاص الفرصة للعمل والتركيز على التوصل إلى تلك النتيجة. إننا نعتقد أن الحل يقتضي ضمان استمرارية وتنفيذ نتيجة سوتشي النهائية، التي يمثل هدفها الرئيسي إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وتمثيلية من خلال استمرار التشاور والتعاون مع الحكومة السورية. ونحث على حل النزاع عن طريق الحوار ومن خلال عملية سياسية شاملة وموحدة، بقيادة الشعب السوري ومن أجله، من شأنها أن تُفضي إلى حل سلمي ومستدام في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وتحت رعاية الأمم المتحدة، وتماشيا مع القانون الدولي وفي ظل احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية، أود أن أشير إلى أنه قد تكوّن لديّ انطباع، ولدى بعض السادة الزملاء أيضاً بالتأكيد، بأن من دعوا إلى عقد هذه الجلسة إنما يحاولون تفريغ التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية والأمم المتحدة من فحواه. وهو تعاون كما تعرفون، أثمر عن كثير من الإيجابيات على مدى سنوات ما يسمى بالأزمة في بلادي. سمعت من بعض الزملاء، وخاصة من الزملاء الذين دعوا إلى عقد هذه الجلسة، أن الحكومة السورية لا تريد الانخراط في أي تعاون مع الأمم المتحدة. وهذا الكلام لا يستوي والوقائعَ التي تعرفونها جميعاً.

أولاً، نحن دولة مؤسسة للأمم المتحدة وتمّ انتخابنا لعضوية مجلس الأمن ثلاث مرات. بمعنى أننا لسنا حديثي العهد بأهمية هذه المنظمة الدولية، ولا بأهمية هذا المجلس الموقّر.

ثانيا، نحن انخرطنا في محادثات جنيف منذ بدايتها. وعقدنا عشرات الاجتماعات مع كل من المرحوم السيد كوفي عنان، ثمّ السيد الأخضر الإبراهيمي، ثم السيد دي ميستورا. وأمضينا آلاف ساعات العمل نعمل مع هؤلاء السادة بهدف مساعدة سورية على الوصول إلى نهاية لهذه الأزمة، فنحن إذن منخرطون مع الأمم المتحدة. أنتم تعرفون أننا شاركنا معكم ٥٦ مرة لمناقشة تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ٥٦ مرة جئت فيها إليكم وجلست معكم وناقشت معكم تقارير الذراع الإنسانية للأمم المتحدة التي تدعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهذا أيضاً برهان على تعاوننا مع الأمم المتحدة. ونحن نتعاون مع كل وكالات الأمم المتحدة الموجودة في دمشق، ومع ٢٨ منظمة غير حكومية دولية.

طبعا شاركنا في مسار أستانا، الذي أثمر عن كثير من الأشياء الإيجابية كما تعرفون، ونتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كما تعرفون أيضا، وشاركنا معكم في عشرات الاجتماعات حول هذا الموضوع.

إذا، لا مجال للتشكيك في تعاون حكومة بلدي مع الأمم المتحدة. نرجو أن يسحب هذا الموضوع من التداول في هذه الجلسات الهامة.

يتصادف أن يأتي هذا الاجتماع الذي يعقده المجلس للاستماع إلى إحاطة إعلامية من المبعوث الخاص إلى سورية بعد يومين من الذكرى السنوية لإنشاء منظمتنا هذه. والتي نفخر بأن بلدي كان من الدول المؤسسة لها والموقعة على ميثاقها، كما أسلفت للتو، هذا الميثاق الذي كرس مبدأ احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورفض جرائم العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتقويض السلامة الإقليمية للدول الأعضاء. وبالرغم من مضي ٧٤ عاما على إنشاء منظمتنا واعتماد تلك المبادئ النبيلة. فإنه لمن المخزي أن نرى هذه القيم تتعرض للإنكار ويضرب بها عرض الحائط من قبل دول بعضها أعضاء دائمون في هذا المجلس.

إذ سرعان ما تم انتهاك هذا الميثاق من قبل بعض الدول الغربية قبل أن يجف الحبر الذي كتب فيه. لقد تآمرت هذه الدول بالذات على بلدي سورية بشن حرب إرهابية عليها لم يسبق لها مثيل في التاريخ. حرب مستمرة منذ أكثر من سبع سنوات ترافقت مع إنشاء قواعد عسكرية لرعاية وحماية الإرهابيين الذين استقدموهم من زوايا الأرض الأربع وأطلقوا عليهم اسم ''المعارضة المسلحة المعتدلة''. إن مشاريع وخطط أعداء سورية مؤذية كسم الأفاعي لكنها أمام إصرار وصمود شعبنا واهية كبيوت العنكبوت.

ويؤسفني أن بيان السيد المبعوث الخاص اليوم لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى الإرهاب، وإلى قصف ما يسمى بالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لبلدات وقرى سورية للمرة الـ ٦٩. ٦٩ غارة عسكرية من قبل طائرات التحالف أسفرت عن استشهاد وجرح الآلاف وتدمير البنى التحتية في بلدي، والسيد المبعوث الخاص لم ير ذلك، على الرغم من أنني كنت دائما في جنيف افتتح معه جلساتنا بتذكيره بضرورة أن يدلي بتصريح يدين فيه هذه العمليات العسكرية على السوريين المدنيين، إن كان في دير الزور أو غير دير الزور.

مجددا، أقدم ما يسمى بالتحالف الدولي غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية مساء يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر على ارتكاب جريمة نكراء طالت عشرات المدنيين السوريين، حيث استهدفت طائراته بشكل متعمد المنازل السكنية في قريتي السوسة والبوبدران في ريف محافظة دير الزور الجنوبي الشرقي، ما أدى إلى استشهاد ٦٢ مدنيا معظمهم من النساء والأطفال وجرح عدد كبير، بعضهم في حالة حرجة.

لقد أعلمت هذا المجلس بـ ٩٦ رسالة رسمية بالجرائم المروعة التي يرتكبها هذا التحالف اللاشرعي بحق المدنيين السوريين. وأوضحت لكم أنه قد استهدف كل شيء إلا المجموعات الإرهابية المسلحة. وكأن لسان حالي اليوم كحال الشاعر الذي قال: ''قد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي''. ومع ذلك، وعلى الرغم من سلبية تعامل بعض أعضاء المجلس مع هذه الجرائم وانضمام المبعوث الخاص إليهم في تجاهل هذه الجرائم، وعدم الإشارة إليها في تقارير الأمانة العامة التي تدعي المصداقية، وهي بعيدة جداً عن ذلك، فإننا نطالب بمساءلة الجناة وابتعاد بعض الدول التي تعتبر نفسها مدافعا عن حق الإنسان في الحياة عن عضوية هذا التحالف المشؤوم اليوم وقبل الغد.

إن ما يدعو للاستهجان أن هذه الدول، التي تباكت زيفا على الوضع في مدينة إدلب وأطلقت التهديدات بحجة حرصها على حماية المدنيين في تلك المدينة، لم تحرك ساكنا تجاه قيام المجموعات الإرهابية المسلحة المتواجدة في إدلب باستهداف المدنيين الأبرياء في مدينة حلب بعشرات قذائف الحقد العشوائية، صباح يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى استشهاد وجرح العشرات. أيضا، عدوان إرهابي من إدلب من المجموعات المسلحة الإرهابية على حلب لم نسمع أي تصريح لا من المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ولا من الأمين العام ولا من أحد في هذا المجلس.

طبعا، إدلب جزء غالي على بلدي سورية. ونحن مصممون على استعادة إدلب كما قلنا. نعطي الفرصة الآن للعمل السياسي والدبلوماسي، لكن حقنا الدستوري بموجب الميثاق والقانون الدولي يخولنا أن نستعيد إدلب بالكامل عندما نرى ذلك مناسبا. لن تسمح الحكومة السورية، أيها السادة، بأن تتحول إدلب إلى كهوف جديدة لتورا بورا، لن نسمح بذلك. لن يكون هناك كهوف جديدة لإرهابيي تورا بورا في إدلب. هذا الأمر محسوم.

انطلاقا من احترامنا لدور الأمم المتحدة في تيسير الحوار بين السوريين، التقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين في دمشق مع المبعوث الخاص دي ميستورا يوم ٢٤

تشرين الأول/أكتوبر الجاري، حيث جرى خلال اللقاء بحث الجهود المبذولة من أجل إحراز تقدم في المسار السياسي للأزمة في سورية ومتابعة الأفكار المتعلقة بالعملية السياسية ولجنة مناقشة الدستور الحالي، التي كان قد تم بحثها في اللقاء الذي جمع السيد الوزير والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في نيويورك على هامش أعمال الدورة الـ ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن بلدي يؤمن بميثاق ودور الأمم المتحدة الذي تنادى له آباؤنا المؤسسون، دور يستند إلى قوة القانون وليس إلى غطرسة القوة. دور يحترم سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لا أن تنشئ دولة دائمة العضوية معسكرا للإرهابيين في التنف وتنشر قواتها العسكرية فيه. والتنف هي جزء من الأراضي السورية، كما تعرفون. هذا اسمه انتهاك لأحكام الميثاق.

انطلاقا من هذا الواقع، انخرطت الحكومة السورية بإيجابية وانفتاح في محادثات جنيف وتعاملت بانفتاح وشفافية مع المبعوث الخاص منذ توليه منصبه كميسر للحوار السوري – السوري قبل ما يزيد عن الأربع سنوات. وكان بلدي ولا يزال حريصا على إنجاح مهامه لأن هذا النجاح يصب في مصلحة الشعب السوري وهو الأمر الذي برهنت عليه الحكومة السورية في معرض تعاملها مع سلفي السيد دي ميستورا، وهما المرحوم كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي.

لقد انخرط بلدي بإيجابية كاملة في مسار أستانا كما تعاطى بشكل إيجابي مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري – السوري في سوتشي، وما زال متمسكا بنتائجه التي تمثلت بالاتفاق على تشكيل لجنة لمناقشة الدستور الحالي. ويمكن للمبعوث الخاص القيام بدور الميسر لأعمال هذه اللجنة.

إن حكومة بلدي، التي كان أول من قام بتسليم قائمة المدعومين من قبل الدولة السورية لهذه اللجنة إلى المبعوث الخاص، تؤمن بأن الدول الضامنة قادرة على لعب دور هام بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية بشأن كيفية تشكيل هذه اللجنة وولايتها وآلية عملها، بتيسير من الأمم المتحدة. لاحظوا أننا لا نستبعد الأمم المتحدة، لكن دور الأمم المتحدة هو تيسير الحوار السوري – السوري، تيسير، وليس فرض وصاية على هذا الحوار السوري – السوري. والمبعوث الخاص مهمته تيسير، تسهيل، الحوار السوري – السوري.

ختاما، ليس هناك من هو أحرص من الحكومة السورية على إنهاء الأزمة التي تعصف ببلدي، سورية، منذ أكثر من سبع سنوات. فنحن المتضرر الأول والأخير من هذه الحرب الإرهابية التي استهدفت تفتيت الدولة السورية وقتل شعبها وتدمير بناها التحتية. يعني الخطة كانت أن يوصلوا سورية إلى مرحلة الدولة الفاشلة، لا سمح الله، ولكننا أفشلنا هذا المخطط. وقد تجلى حرصنا هذا في انفتاحنا على المبادرات الهادفة إلى مكافحة الإرهاب وحل الأزمة من خلال تسوية أوضاع من تورط في هذه الحرب وتحقيق المصالحة الوطنية، حقنا للدماء وصيانة لوحدة سورية أرضا وشعبا.

نحن نعتقد اليوم أن إنشاء لجنة لمناقشة الدستور الحالي تمثل المجتمع السوري وتلبي طموحاته هي إحدى طرق خروجنا من الأزمة، ولذلك، فإن الدولة السورية تنظر إلى اللقاء الذي تم بين وزير خارجية بلدي والأمين العام على هامش أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية، إضافة إلى المشاورات التي جرت مع المبعوث الخاص للأمين العام مؤخرا في دمشق، تنظر إلى ذلك على أنها بداية لعمل يعكس تعاوننا الإيجابي مع المبعوث الخاص. ونحن مقتنعون بأن التنسيق مع الضامنين الروسي والإيراني، لإيجاد حلول مدروسة للجوانب التي تضمن الوصول إلى تشكيل لجنة لمناقشة الدستور تقوم بعملها بشكل سلس وبما يحقق تطلعات أبناء الشعب السوري، إنما يلعب دورا هاما في الوصول إلى ما نصبو إليه، خاصة وأن مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري – السوري هو الذي أنشأ فكرة تشكيل

لجنة مناقشة الدستور، لا المبعوث الخاص أنشأ هذه الفكرة، ولا اجتماعات جنيف، ولا اجتماعات أستانا. السوريون قرروا في سوتشي إنشاء لجنة لمناقشة الدستور الحالي. كما أننا نرى أن تحديد مهل زمنية مصطنعة، إضافة إلى الأفكار التي لا تخدم هدف التوصل إلى الحل المنشود، لن يكون أمرا ذا نتائج إيجابية على طريق تحقيق ما نتطلع إليه.

اسمحوا لي أن أؤكد في نهاية بياني على أن الحكومة السورية ستقوم بكل جهد إيجابي لتحقق ما يتطلع إليه الشعب السوري ومحبو سورية الحقيقيون وجميع الذين يتطلعون إلى بناء عالم خال من الإرهاب وتعزيز قيم الميثاق وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم. ونحن على استعداد لإتمام التعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى النتائج المرجوة المتوخاة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتكلم بإيجاز شديد. لقد سمعنا دعما كبيرا للمبعوث الخاص في القاعة، دعونا ننظر ما إذا كان هذا الدعم سيستمر من الآن وحتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولدي سؤال بشأن إدلب. لقد أشار السفير السوري إلى استعادة السلطات السورية، أكرر، استعادة، لإدلب. وهذا من شأنه أن يتعارض مع الاتفاق المبرم بين الروس والأتراك فيما يتعلق بإدلب. وأود أن أعرف ما إذا كان الاتفاق الروسي التركي بشأن إدلب لا يزال قائما، وإلى متى سيصمد على الأرجح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الإدلاء ببيان آخر.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكر زميلتي، سفيرة بريطانيا، على السؤال عن هذا الموضوع وطلب مزيد من التوضيح.

أشرتُ عدة مرات باسم حكومتي وأنتم طبعا تعرفون أن إدلب هي جزء غال من وطننا السوري. إذن، نحن لا نتحدث عن فلوريدا، ولا عن غلاسكو، ولا عن مرسيليا. نحن نتحدث عن إدلب التي هي جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية. ثانيا، عندما يكون هنالك إرهاب يتهدد أي دولة عضو في هذا المجلس فمن الطبيعي أن تقوم الحكومة مباشرة بمكافحة هذا الإرهاب وهناك آلاف الشواهد على هذا الكلام. يعني يكفي أن نذكر بأنه بالأمس فقط كانت جميع قنوات التلفزيون الأمريكية تتحدث عن موجة الإرهاب وإرسال الطرود التسعة إلى بعض الشخصيات والمؤسسات العامة في نيويورك. وكانت القنوات التلفزيونية، وهي محقة، تتحدث عن خطورة هذا العمل الإرهابي. ولحسن الحظ، أن هذا العمل الإرهابي لم يؤد إلى خسارة حياة بشرية. وكلنا نعتقد بأن الإدارة الأمريكية، الحكومة الأمريكية، محقة في التحقيق في هذا الأمر لأنه عمل إرهابي. حسنا، ماذا عن ٣٠ ألف إرهابي أجنبي موجودين في إدلب، كلهم معتدلون طبعا، جبهة النصرة وداعش وكتائب الفرقان وتركمان والذي تريدونه، معتدلون كلهم معتدلون بالفطرة. ٣٠ ألف إرهابي أجنبي قصفوا حلب قبل يومين، كما قلت، قتلوا العشرات وجرحوا العشرات، من إدلب، قصفوا حلب من إدلب وهذا خرق للاتفاق الروسي التركي، وهذا هو الخرق للاتفاق الروسي التركي، وليس نية الحكومة السورية في استعادة سيادتها على جزء غال من ترابها يتحكم فيه الإرهابيون حاليا.

ثالثا، نعم سنستعيد إدلب أنا قلت سنستعيد سيادتنا على إدلب عندما ترى الحكومة أن الوقت مناسب لذلك، ماذا يعني هذا الكلام؟ يعني عندما نتأكد من أن العمل الدبلوماسي والسياسي قد فشل في إعادة هذا الجزء الغالي من ترابنا إلى السيادة الوطنية. وهذا الأمر محكوم بمعادلات سياسية ودبلوماسية تعرف الحكومة السورية كيف تتعامل معه. وبطبيعة الحال، عندنا حلفاء وأصدقاء مشاركون معنا في هذه القراءة، ولذلك، ليس

أمرا مفاجئا أن أقول باسم حكومتي أننا سنستعيد السيادة على إدلب، لأنها جزء من ترابنا الوطني في الوقت الذي نراه مناسبا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي أن يدلي ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتكلم بإيجاز على غرار زميلتي البريطاني. لقد سألت سؤالا محددا للغاية بشأن ما إذا كان الاتفاق الروسي التركي الأخير بشأن إدلب ساري المفعول أم لا. نعم، لا يزال يجري تنفيذه، كما قلنا في بياننا. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد ما قاله ممثل الجمهورية العربية السورية، وهو أننا نتحدث عن منطقة تشكل جزءا من سورية ذات السيادة. وغني عن البيان إننا نعتقد أن السلطات السورية الشرعية سوف تستعيد السيطرة على جميع الأراضي التي تشكل الجمهورية العربية السورية في نهاية المطاف.

لا يوجد أي تضارب بين هاتين النقطتين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أوضح نقطة واحدة. عندما عقدت الاجتماع المكثف والمطول مع الوزير المعلم، لم يثر مسألة الإرهاب. ولذلك السبب لم أشر تحديدا إلى ذلك الأمر في جلسة اليوم بشأن الزيارة التي قمت بها إلى دمشق. وقد كانت المسألة الوحيدة هي اللجنة الدستورية.

وأود أن أذكر المجلس بأن شهر تشرين الثاني/نوفمبر شهر خاص جدا، ليس لأنني سأترك منصبي، بل لأن هناك الكثير من الفرص لإحراز بعض التقدم فيما يتعلق باللجنة الدستورية. أولا، من المقرر عقد اجتماع قمة اسطنبول يوم غد، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ثانيا، من المؤكد أن يعقد اجتماع لمجموعة أستانا، ونحن نتطلع إلى رؤية ما إذا كانت مجموعة أستانا ستتمكن من وضع صيغة مقترحة نأمل أن توافق عليها الأمم المتحدة وتقرر ما إذا كانت تتسم بالمصداقية والشمول. ثالثا، ربما سيكون هناك أكثر من اجتماع للمجموعة الصغيرة، إذ سيعقد واحد منها يوم الاثنين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. كما سمعنا تقارير تفيد بإمكانية عقد اجتماع قمة بين الرئيس بوتين والرئيس ترامب في تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المقرر أن نقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن مرة أخرى على الأقل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وهكذا، خلال هذه الفترة، طلب مني أن أرصد مجموعة أستانا بصفة خاصة، لأن لديها مهمة أسندت إليها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسأواصل التيقن من جدوى متابعة إعلان سوتشي ومتابعة اللجنة الدستورية من أجل تقديم تقرير إلى مجلس الأمن والأمين العام وفقا لذلك.

ولن أدخر وسعا حتى آخر يوم من مهمتي لكي أتمكن من اغتنام أي فرصة لتوجيه الدعوات لعقد أول اجتماع للجنة الدستورية لتقييم نتائج كل تلك المناقشات والاجتماعات، بما في ذلك عن طريق تقديم إحاطة إعلامية إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن وضوح اللجنة الدستورية وأسباب إحراز التقدم أو عدم إحرازه. فالمجلس يستحق أن يتوصل بكل تلك المعلومات في تشرين الثاني/نوفمبر، ومن واجبي أن أوضح ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.